الرسالة رقم: (٨١) ..... مجموع رسائل العلامة ابن كمال باشا

رِسَالَةٌ فِي بَيَانِ عَدَمِ نِسْبَةِ الشَّرِّ إِلَى اللهِ تَعَالَى

تأليف العلامة
ابن كمال باشا

تُطبع محققة على أربع نسخ خطية

تحقيق وتعليق
الدكتور عبد الجواد حمام

دار اللباب

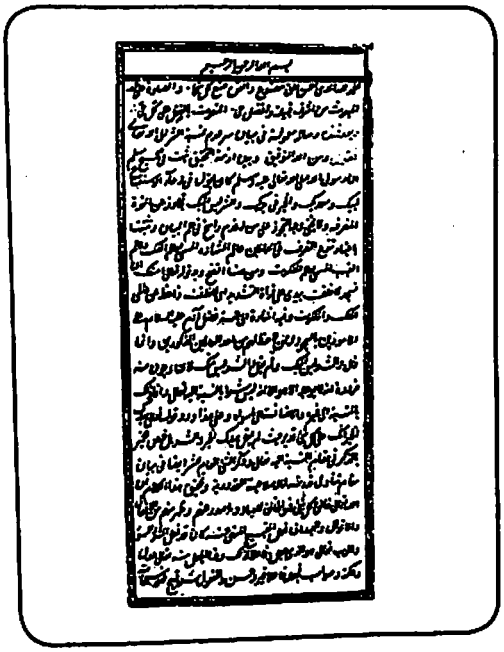

مكتبة أيا صوفيا (أ)

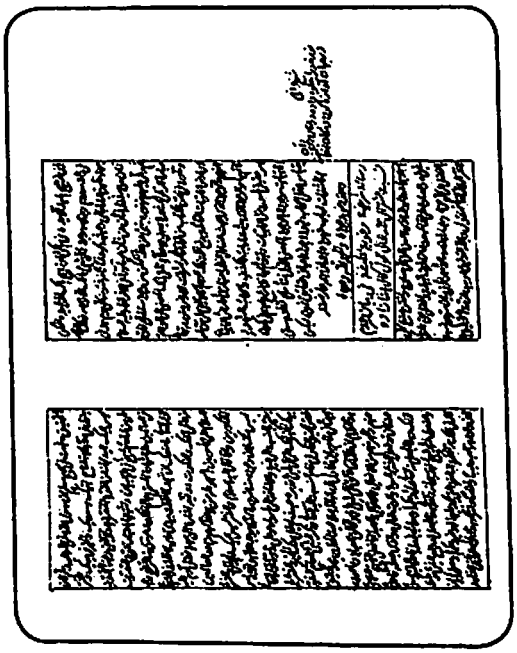

مكتبة بغدادي وهبي (ب)

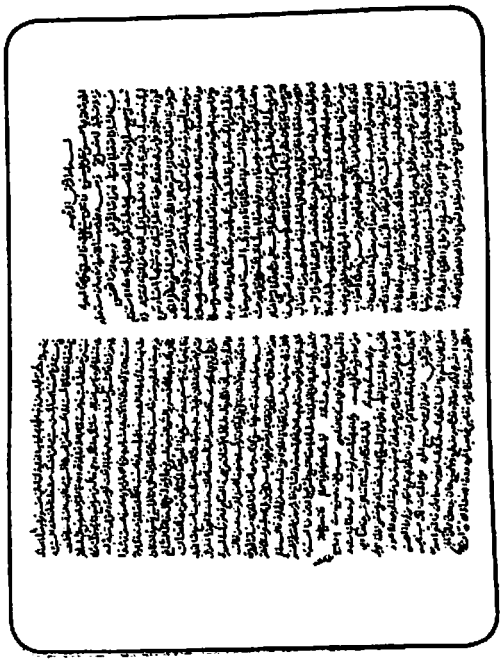

مكتبة عاطف أفندي (ع)

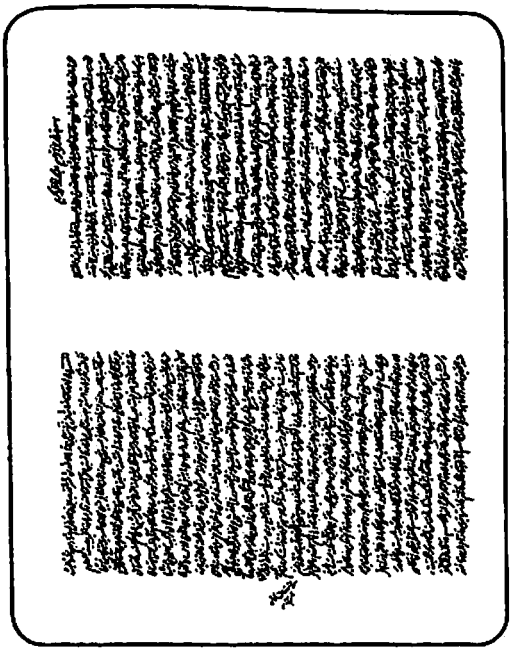

مكتبة راغب باشا (ر)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمدُ للهِ وكفى، والصَّلاةُ والسَّلامُ على حبيبِنا المصطَفى، وعلى آلِهِ وصَحبِهِ ذَوي الصِّدقِ والوَفَا، ومَنْ تَبِعهم بإحسانٍ إلى يومِ الجَزَا، أمَّا بعدُ:

فإنَّ العلمَ حديقةٌ غَنَّاء، وارِفةُ الظِّلال، بديعةُ الثِّمار، مختلِفةُ الألوان، جَالَ فيها علماءُ كبارٌ، فحصَدُوا لنا من الغصونِ المزهرةِ نَضيجاً يانعاً، وجَمعوا مِن متفرِّقاتِ أشجارِها فاكهةً رائعةً.

وبينَ يدينا رسالةٌ لطيفةٌ من تلك الدَّوحةِ المُنيفَةِ، تدورُ حولَ مسألةٍ دقيقةٍ أثارَتِ الجدلَ قديماً، وتَشتَّت فيها طوائفُ عَن جادَّةِ الحقِّ، لصعوبةِ مَدرَكِها، وعَوَصِ مَلحظِها، ونَجا مِن شُبهتها أهلُ الحقِّ باتِّباع الطريقِ القويمِ؛ كتابِ اللهِ وسُنَّةِ رسولِهِ ﷺ.

تلكَ المسألةُ هي في جوازِ نسبةِ الشَّرِّ إلى اللهِ تعالى، المنزَّهِ عَن كلِّ نَقيصةٍ ومَذمَّةٍ، فهل تجوزُ هذهِ النسبةُ والإضافةُ أو لا؟ وهل اللهُ تعالى خالقُ الشرِّ فهو منهُ؟

وقد تناولَ المؤلِّفُ الإمامُ ابنُ كمالِ باشا رحمه الله أطرافَ المسألةِ على طريقةِ الإيجازِ، فلم يَقصدِ الاستيعابَ ولا التَّفصيلَ، ولا نِسبةَ الأقوالِ ومُناقشتَها، وإنَّما لَفَتَ النظرَ إلى إلماعاتٍ في المسألةِ، واستنباطاتٍ دَقيقةٍ مِن نصوصٍ قرآنيةٍ وحديثيةٍ

تُؤيِّدُ ما عليهِ أهلُ الحقِّ مِنْ أنَّ اللهَ تعالى خالقُ كلِّ شيء، خيراً كان أم شراً، وإنْ كان لا تُطلقُ النسبةُ إليه أدباً وتَعظيماً، وأنَّ معنى الشرِّ لا لكونه بخلْقِ الله، وإنَّما هو إضافيٌّ بالنسبةِ للمخلوقاتِ.

وقد ردَّ المؤلفُ في أثناءِ تناولهِ للمسألةِ بعضَ الأوهامِ المفترضَةِ، ونَقَضَ بعضَ الدَّعاوى المعترضةِ، وأرشدَ إلى الصَّوابِ اعتقاداً وسُلوكاً.

وامتازت الرِّسالةُ على وِجازةِ مادَّتها ولُطفِ حَجمِها بعُمقِ ما طُرِحَ فيها من نقاط، ودِقةِ ما أثاره المؤلفُ مِن استنباطات، قلَّما يتنبَّهُ لها المتكلِّمون والخائضونَ في هذه المسألةِ وأمثالِها.

ولا شكَّ أنَّ مأخذَ المعارِضينَ والمخالفينَ مَأْخذٌ عقليٌّ محضٌ، فلم تستطعْ عقولُهم لملمةَ أطرافِ المسألةِ، ولم تتسعْ أذهانُهم للجمعِ بين عَدْلِ اللهِ وحِكْمتهِ من جهة، وأنَّه خالقُ كلِّ شيء وصاحبُ الأمرِ كلِّه من جهةٍ أخرى، فتاهُوا في نسبةِ الشرِّ مَتاهاتٍ شتَّى، وانزلقوا في القولِ بالمسألةِ مَزالقَ عدة، في حين نَجدُ المصنفَ هنا يؤلِّفُ بين ما يتنافرُ على العقلِ من أطرافِ المسألةِ، ويجمعُ بينَ معاني النُّصوصِ الشرعيَّةِ العَليَّة، ومقتضياتِ العقولِ البشريَّة، ليصِلَ في النهايةِ إلى زُبدةِ الحقِّ، وخلاصةِ القولِ الفَصْلِ في المسألةِ.

ولم يقسم المؤلِّفُ رسالتَه هذه إلى فُصولٍ أو مسائلَ أو مَباحث، ربَّما لصِغَرِ حجمِها، وإنَّما أدارها على عددٍ من النُّصوص القرآنيةِ والأحاديثِ النّبويةِ، فجعلَ بيانَها مادةَ الرسالةِ، والرَّبطَ بينها محورَها وأساسَها، ونِعمَّا ما فعلَ.

هذا، وقد اعتمدتُ في تحقيقِ هذه الرسالةِ على نُسختينِ خطِّيتينِ هما: نسخةُ

مكتبةِ أيا صوفيا، ورمزتُ لها بـ (أ)، ونسخةُ مكتبةِ بغدادي وهبي ورمزتُ لها بـ (ب)، واستعنتُ بنسختينِ أُخريين هما: نسخة عاطف أفندي ورمزتُ لها بـ (ع)، ونسخة راغب باشا ورمزتُ لها بـ (ر).

وأخيراً:

فلم نرَ الاستطالةَ في التَّعليقاتِ، ولا مُناقشةَ تفاصيلِ المسألةِ وما ساقهُ المؤلِّفُ، إذ الخوضُ في هذا يحتاجُ توسُّعاً واستيفاءً نحسَبُ أنْ ليسَ هذا محلَّه، وإنَّما توجَّهَ القصدُ لخدمةِ نصِّ الرسالةِ وإخراجِها أقربَ ما تكونُ لخطّةِ مؤلِّفها، باذلينَ جهدَنا فيما نحسبُ.. فإنْ وُفِّقنا فمحْضُ فَضْلٍ منَ اللهِ تعالى، وإنْ ندَّ منَّا القلمُ أو طاشَتْ بنا اليدُ فهو مِن ضَعفِنا وقلّةِ حِيلَتِنا، على اللهِ توكَّلنا وإليهِ نُنيب، والحمدُ للهِ ربِّ العالمين.

المحقق

***

بسم الله الرحمن الرحيم[1]

الحمدُ للهِ الذي أَحسنَ خَلْقَ كلِّ[2] مَصنوعٍ، وأَتقنَ صُنعَ كلِّ شيءٍ، والصلاةُ على محمَّدٍ المبعوثِ مِن أَشرفِ قبيلةٍ وأَفضلِ حيٍّ، المنعوتِ بالفضلِ على كلِّ حيٍّ.

وبعدُ: فهذهِ رسالةٌ مَعمولةٌ في بيانِ سِرِّ عدمِ نسبةِ الشَّرِّ إلى اللهِ تعالى، فنقولُ ومن الله التوفيقُ، وبيدهِ أَزِمَّةُ التحقيقِ:

ثبتَ في «صحيحِ مُسلمٍ»: أنَّ رسولَ الله ﷺ كانَ يقولُ في دعاءِ الاستفتاحِ: «لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ»[3]، اليدُ مجازٌ[4] عن القوَّةِ المتصرِّفةِ، ولا يخفى وجهُ التجوُّزِ على مَنْ لهُ قَدمٌ راسِخٌ[5] في علمِ البيانِ، وتَثنيتُها باعتبارِ تنوُّعِ التَّصرُّفِ في العالَمين عالَمِ الشهادةِ المسمَّى بعالَمِ الملكِ، وعالَمِ الغَيبِ المسمَّى بعالَم[6] الملكوتِ.

ومِن ههنا اتَّضحَ وجهُ قولِه تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]

---

(١) في (ب): «باسمه سبحانه».

(٢) قوله: «كل» ليس في (أ).

(٣) «صحيح مسلم» (٧٧١)، ولفظه: «والخير كله في يديك».

(٤) في (أ): «تجاوز» من دون «اليد».

(٥) في (ع): «راسخة».

(٦) قوله: «الملك وعالم الغيب المسمى بعالم» ليس في (ب).

على قراءةِ التَّشديدِ[١]؛ أي: لما خَلقتُه ذا حَظٍّ مِنْ[٢] عالَمي الملكِ والملكوتِ.

وفيهِ إشارةٌ إلى جهةِ فَضلِ آدمَ عليهِ السَّلامُ على المأمورينَ بالسُّجودِ له ممَّن لا حَظَّ لهم مِن أحدِ العالَمينِ المذكُورَينِ.

وإنما قالَ عليهِ السَّلامُ: «وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ» ولم يَقلْ: والشرُّ ليسَ منكَ؛ لأنَّ وجودَه منهُ ضرورةَ أنَّه لا يُوجِدُ[٣] إلا هو، إلا أنَّه ليسَ شرّاً[٤] بالنّسبةِ إليهِ تعالى، وإنَّما ذلك بالنسبةِ[٥] إلى غيرِه والإضافةِ إلى ما سواهُ.

وعلى هذا وردَ قولُه تعالى: ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ٢٦] حيثُ لم يقلْ: بيدِكَ الخيرُ والشرُّ؛ بل خَصَّ الخيرَ بالذِّكرِ في مقامِ النِّسبةِ إليهِ تعالى، وذِكْرُ الشيءِ العامِّ للشرِّ أيضاً في بيانِ مقامِ تَناولِ قُدرتِهِ لما له صلاحيَّةُ المقدورِ[٦].

وتحقيقُ هذا الكلامِ أنَّ اللهَ تعالى خالقُ كلِّ شيءٍ، فهو الخالقُ للعبادِ وما صَدرَ عنهم وظهرَ منهُم منَ الأفعالِ والأقوالِ، والعبدُ إذا فعلَ القَبيحَ المنهيَّ عنه كانَ قد فعلَ الشرَّ والسُّوءَ، والرَّبُّ تعالى هو الذي جعلَه[٧] فاعِلاً لذلكَ، وهذا الجَعْلُ منهُ تعالى عَدلٌ وحكمةٌ وصوابٌ، فجَعْلُهُ فاعلاً خيرٌ وحَسنٌ، والمفعولُ شرٌّ وقَبيحٌ[٨].

---

(١) قوله: «على قراءة التشديد» سقط من (ب)، والتشديد هو ما عليه القراءات العشر المتواترة.

(٢) في (أ): «عن» والمثبت من النسخ الثلاث الأخرى، وكذا اللفظ في «فيض القدير» (٢/ ١٢٠) نقلًا عن ابن كمال باشا.

(٣) في (ع): «موجد»، وفي (ر) كالمثبت لكن ضبطت بفتح الجيم.

(٤) في (ب): «بِشَرٍّ».

(٥) قوله: «إليه تعالى وإنما ذلك بالنسبة» ليس في (ب).

(٦) في (أ) و(ب): «المقدورية».

(٧) في (أ): «جعل»، والمثبت من النسخ الثلاث.

(٨) في (أ): «شر قبيح» بلا واو العطف، والمثبت من النسخ الثلاث.

فهو سبحانَه وتعالى بهذا الجَعْلِ قد وضَعَ الشَّيءَ موضِعَه لما له في ذلكَ مِنَ الحِكمةِ البالغةِ التي يُحمَدُ عليها، فهو خيرٌ وحكمةٌ ومَصلحةٌ، وإنْ كان وقوعُه مِن العبدِ عَيباً ونَقصاً وشرّاً، وهذا أمرٌ معقولٌ في الشَّاهدِ؛ فإنَّ الصَّانعَ الخبيرَ إذا أخذَ الخشبةَ العَوجاءَ والحجرَ المكسُورَ واللَّبِنَةَ النَّاقصةَ فوضعَ ذلك في مَوضِعٍ[1] يليقُ به ويناسبُه؛ كان ذلكَ منه عَدلاً وصَواباً يُمدَحُ به، وإنْ كان في هذا[2] المحلِّ عِوَجٌ ونَقصٌ وعَيبٌ يُذَمُّ به المحلُّ.

ومَنْ وَضَعَ الخبائثَ في موضعِها ومحلِّها[3] اللائقِ بها كان ذلكَ حِكمةً وعَدلاً وصَواباً، وإنما السَّفَهُ والظُّلْمُ أنْ يضعَها في غيرِ مَوضعِها ومحلِّها اللائقِ بها.

فمَنْ وضعَ العِمامةَ على الرَّأسِ والنَّعلَ إلى[4] الرِّجلِ، والكُحْلَ في العين، والزُّبالةَ في الكُناسةِ؛ فقد وضعَ الشَّيءَ في[5] موضعِه ولم يَظلمِ النَّعلَ والزُّبالَةَ إذ هذا[6] محلُّها.

وبهذا التفصيلِ انكشفَ الحِجابُ عن وجهِ الجوابِ الذي ذكرناهُ في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿مَآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩] حيثُ قُلنا:

---

(١) في (ب): «موضعه»، وفي (ع): (مكان).

(٢) قوله: «هذا» مثبتة من (ب)، وليست في باقي النسخ.

(٣) قوله: «ومحلها» ليس في (ب).

(٤) في (ب) و(ع): «في»، وفي (ر): (على).

(٥) قوله: «في» ليس في (أ)، وهي مثبتة من النسخ الثلاث.

(٦) كذا في (ب) و(ع)، وفي (أ) و(ر): «بهذا».

فإن قلتَ: السَّيِّئةُ مِنَ اللهِ تعالى خَلْقاً كالحسنةِ، والحسنةُ مِن العبدِ كَسْباً كالسَّيئةِ[١]، فما وجهُ الفرقِ بينَهما؟

قلتُ: إنَّ السيِّئةَ مِن حيثُ إنَّها سَيئةٌ لا نِسبةَ لها إلى اللهِ تعالى، وقد وردَ في[٢] الخبرِ: أنَّ إدريسَ عليهِ السَّلامُ قال: اللهُ هو المحمودُ في جميعِ أفعالِهِ[٣].

حاشَاكَ حاشَاكَ يا رُوحي فِداؤُكَ مِنْ فعلٍ قَبيحٍ يُنافي وَجْهكَ الحَسَنا[٤]

وإذا عرفتَ أنَّ الشرَّ مِنْ حيثُ إنه شرٌّ لا نِسبةَ له إلى اللهِ[٥] تعالى، فقدْ وقفتَ على سِرٍّ دقيقٍ لم يتنبَّه له المفسِّرونَ في قولِهِ تعالى حِكايةً عن نَفرٍ مِن الجنِّ: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن: ١٠]، حيثُ أتى عند ذِكْرِ إرادةِ الشرِّ بصيغةِ المجهولِ، صارِفاً نِسبتَها عن اللهِ[٦] تعالى، وعندَ ذِكْرِ إرادةِ الخيرِ بصيغةِ المعلُومِ مُصرِّحاً نِسبتَها إليه تعالى[٧].

واعلمْ أنَّ خَلْقَ الكافرِ ليسَ بقبيحٍ وإنْ كانَ الكُفرُ[٨] قبيحاً، كما أنَّ تصويرَ الصُّورِ القَبيحةِ ليس قَبيحاً؛ بل يدلُّ على كمالِ حَذَاقةِ المصوِّرِ وغايةِ مَهارتِهِ في صَنعتِه.

---

(١) العبارة في (ب): «فإن قلت السيئة كالحسنة من الله تعالى خلقاً والحسنة كالسيئة من العبد كسباً»، وهي في (ع) و(ر) كالمثبت لكن من دون: «كسباً».

(٢) لفظة: «في» ليست في (ب).

(٣) في (أ): «فعاله»، ولم أجد هذا الخبر.

(٤) البيت من قصيدة للباخرزي.

(٥) كذا في (ب)، وفي (أ) و(ر): (لا نسبة إليه»، وفي (ع): «لا نسبه له إليه».

(٦) في (ب): «عنه» بدل «عن الله».

(٧) في (ب): «بنسبتها إلى الله تعالى».

(٨) في (أ) و(ر): «الكافر»، وكذا كانت في «ع»، وصوبت إلى المثبت كما في (ب).

وتحقيقُ هذا المعنى: أنَّ الحكمةَ كما أنَّ مُوجِبَها إتقانُ الصُّنعِ لا إتقانُ الخَلْقِ على ما نبَّه عليهِ في قولِه تعالى: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٨٨]؛ أي: أَحْكَمَ صُنعَه، فإنَّ بقاءَ صُورةِ الجبالِ بعدَما[١] تَخلخَلتْ وصارتْ كالعِهْنِ المنفُوشِ ـ كما هو المذكورُ في سياقِ الكلامِ ـ دلَّ على كمالِ الإتقانِ من جهةِ الصُّنعِ، وهو تركيبُ الصُّورةِ في المادَّةِ، وهذا الإتقانُ ينتظِمُ كلَّ شيءٍ؛ قويّاً كان تركيبُه كالنَّخْلِ أو ضَعيفاً كالنَّحْلِ[٢]. ولم يتنبَّهْ له مَنْ قال[٣] في تفسيرِه: أَحْكَمَ خَلْقَهُ وسَوَّاهُ[٤] على ما ينبغي[٥].

كذلكَ مُوجِبُها[٦] إحسانُ الخَلْقِ لا إحسانُ المخلوقِ، ولهذا قالَ اللهُ تعالى[٧]: ﴿أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُۥ﴾ [السجدة: ٧]؛ أي[٨]: لم يقتصِرْ على قولِهِ: ﴿أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ بل زاد عليه قولَه: ﴿خَلَقَهُۥ﴾؛ فإنَّ في زيادتِهِ صَرْفَ الحُسْنِ مِنَ المخلوقِ إلى الخَلْق. و[٩] أيضاً نَفَى التَّفاوتَ عن خلقِهِ في قولِهِ: ﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾ [الملك: ٣] لا عن مخلوقِهِ.

---

(١) في (ب): «بعد أن».

(٢) كذا في (أ)، وفي النسخ الثلاث: «كالنمل».

(٣) قوله: «قال» سقط من (أ).

(٤) في (أ): «حدقه»، وفي (ر): «حذفه».

(٥) العبارة بلفظها في «تفسير البيضاوي» (٤/ ١٦٩).

(٦) في (أ): «موجها»، والكلام عطف على قوله قبل أسطر: «كما أن موجبها..».

(٧) في (أ): «به» بدل «الله تعالى».

(٨) في (ب): «حيث».

(٩) في (أ): «وله أيضاً».

وقصورُ الصَّانعِ إنَّما يلزمُ مِنَ القُصورِ في الصُّنعِ لا مِنَ القُصورِ في المصنوعِ؛ لأنَّه قد يكونُ دليلاً على كمالِهِ، ولقد أشارَ إلى هذا الشيخُ المحقِّقُ مُحيي الدِّينِ بنُ العربيِّ قُدِّسَ سِرُّه[١]: لا تُنكِروا الباطِلَ في طَرْزِهِ[٢] فإنَّه بعضُ كَمالاتِهِ.

وقالَ بعضُ العارفينَ على اللِّسانِ الفارسيِّ:

قُصُور صَانِع دَرْ بَدِي صُنْعْ أَسْتْ، نَهْ دَرْ صُنْعِ بَدِيْ[٣].

زِشْتِيْ خَطْ زِشْتِيْ نَقَّاشْ نِيْسْتْ بَلْكِهْ أَزْوَيْ زِشْتْ هَمْ بِنَمُودَنِيسْتْ

قُوَّةْ نَقَّاشْ بَاشَدْ آنْ كِهْ أَوْ هَمْ تَوانَدْ زِشْتْ كَرْدَنْ هَمْ نِكُو[٤]

قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا﴾ [السجدة: ١٣]؛ أي: ما تهتدِي به إلى طريقِ النَّجاةِ منَ النَّارِ في دارِ القَرارِ[٥]. ﴿وَلَٰكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي﴾؛ أي: ثَبَتَ قضائي[٦] على مقتضى الحكمةِ الإلهيةِ ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾؛ لأن جهنَّمَ مَرْتبةٌ مِن مراتبِ الوجودِ، فلا يجوزُ في الحكمةِ تَعطيلُها وإبقاؤها في كَتْمِ العَدَمِ.

والحقُّ الذي يَلُوحُ أنوارُه مِنْ كُوَّةِ التَّحقيقِ بقوَّةِ التَّوفيقِ[٧]: أنَّ فيضَ الوجودِ

---

(١) زاد في (أ): «العزيز».

(٢) كذا في (أ)، وفي (ر): (طوره)، وفي (ب) و(ع): «العالم».

(٣) والمعنى: قصور (عجز) الصانع (الخالق) في سوء العمل، لا في خلق العمل.

(٤) المعنى: أنَّ رداءة الخط أو حُسنَه لا تدل على عدم قابلية الخطاط لأنْ يفعلَ الحسن أو القبيح.

(٥) قوله: «من النار في دار القرار» سقط من (ب).

(٦) في (ب): «قضاء مني» بدل «قضائي».

(٧) قوله: «بقوة التوفيق» سقط من (ب).

مـن مَنبعِ الجُـودِ فائِضٌ على الهيئاتِ[١] الممكنةِ حسـبَ ما تَسـتعدُّ وتَقبَلُه[٢].

وكما أنَّ المُنعَّم في النَّشأتين ممكنٌ، فكذلك المعذَّبُ فيهما ممكنٌ، والمنعَّم في إحداهما دونَ الأُخرى ممكنٌ، وعطاؤه تعالى غيرُ مقطوعٍ ولا ممنوعٍ، فإنَّ يدَه مَلْآى[٣] بالخيرِ والكَمالِ، وخَزائنهُ مملوءةٌ بنفائسِ جَواهرِ[٤] الجُودِ والإفضالِ، فلا بدَّ أنْ يوجدَ جميعُ الأقسامِ الممكنةِ.

وأصلُ هذا: أنَّ الصِّفاتِ الإلهيَّةَ بِأَسْرِها تقتضي الظُّهورَ في مَظاهرِ الأكوانِ، والبُروزَ في مجالِ[٥] الأعيانِ، وكما أنَّ الأسماءَ الجماليَّةَ تقتضي البُروزَ وتَأْبى الاستتارَ، فكذلكَ الأسماءُ الجلاليَّةُ تَستدعي الظُّهورَ وإظهارَ الآثارِ، فكما أنَّ اسمَ الهادي[٦] يَتجلَّى في مجالِ[٧] نَشأةِ المؤمنينَ والأبرارِ، كذلك اسمُ المُضِلِّ يَظهرُ في مَظاهرِ نَشأةِ[٨] المشركينَ والكُفَّارِ.

واعْتَبِرْ هذا في سائرِ الأسماءِ والصِّفاتِ يَنكشِفْ[٩] عندَك لَمْعَةٌ مِنْ لَمَعاتِ أنوارِ الحقيقةِ، وتَستنشقْ شَمَّةً مِن نَفَحاتِ الأسرارِ الدَّقيقةِ.

---

(١) في (ب): «الماهيات».

(٢) في (ب): «تتسعه وتقبله»، وفي (ع) و(ر): (يسعه ويقبله).

(٣) في (ع) و(ر): «مملوءة».

(٤) قوله: «جواهر» ليس في (أ).

(٥) في (أ) و(ب): «مجالي».

(٦) زاد في (أ): «المعز».

(٧) في (أ) و(ب): «مجالي».

(٨) قوله: «المؤمنين والأبرار... نشأة» سقط من (أ).

(٩) في (ب): «حتى تنكشف».

والسُّؤالُ بأنَّ هـذا لِمَ[١] صارَ مَظْهَراً لهذا الاسـمِ وذلكَ لذلكِ الاسـمِ؟ مُضمَحِلٌّ عنـدَ التَّحقيـقِ؛ فإنَّـه لـو كانَ هـذا مَظهَـراً لذلكَ الاسـمِ لكانَ هـذا ذلـك[٢]، فافهمْ هذا السِّرَّ الدَّقيقَ.

وإذا عَرفتَ هذا، فقد انكشَفَ لديكَ وجْهُ ما وردَ في الحديثِ الصَّحيحِ الإلهيِّ مِنْ قولِه عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا فَلْيَحْمَدِ اللهَ، وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ»[٣].

ووقفتَ على معنى قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [يونس: ٤٤]، وذلك أنَّه تعالى لما ذَكَر الصَّمَمَ والعَمَى اللَّذينِ يَدُلَّانِ على عدمِ استعدادِ[٤] الإدراكِ، أشعرَ الكَلامُ بوقوعِ الظُّلمِ لوجودِ الاستعدادِ لبعضٍ وعَدمِهِ لبعضٍ، فسَلَبَ الظُّلمَ عن ذاتِه؛ لأنَّ عدمَ الاستعدادِ في الأَصلِ ليس ظُلماً لعدمِ إمكانِ ما هو أَجودُ منهُ بالنِّسبة إلى خُصوصيَّةِ ذلك العَينِ وهُويتِه، فكان عينُه مُقتضياً له في رُتبةٍ مِن مراتبِ الإمكانِ، كما[٥] لا يُمكنُ للحِمارِ مع حِماريَّتِه استعدادُ الإدراكِ الإنسانيِّ، وكان عَينُه مُستدعِياً لما هو عليهِ من الاستعدادِ الحِماريِّ، ولا يُطلَبُ منه ما وراءَ ما في استعدادِه[٦]؛ فلا ظُلمَ.

---

(١) في (ع): «لما».

(٢) في (ع) و(ر): «ذاك».

(٣) أخرجه مسلم (٢٥٧٧)، من حديث أبي ذر رضي الله عنه. ويقصد المؤلف بالإلهي أنه حديث قدسي.

(٤) في (أ): «الاستعداد».

(٥) في (ب) زيادة: «أنه».

(٦) في (ب): «استدعائه».

هذا إذا لم يكنْ في الأَصلِ، وأمَّا إذا كانَ فيه ثُمَّ بَطَل برسوخِ الهيئاتِ المظلمةِ؛ فلا كلامَ فيه.

وكلاهما ظالمٌ لنفسِهِ، أمَّا الثَّاني فظاهِرٌ، وأمَّا الأولُ فلقصورِهِ في دَرَجاتِ الإمكانِ، ونُقصانِهِ بالإضافةِ إلى ما فوقَه كقصورِ الحمارِ مثلاً عنِ الإنسانِ، ونقصانِه بالنسبةِ إليه لا في نفسِهِ، فإنَّه في حدِّ نفسهِ ليس بقاصرٍ ولا ناقصٍ على ما أشارَ إليه بعضُ الكامِلينَ في النَّظمِ[1] الفارسيِّ[2]:

بیـر ما کفت خطا بر قلم صنع نـرفـت آفـریـن بـر نظر باك خطا بوشش باد

نفى الخطأَ عنِ الصُّنْعِ وأَصابَ ـ على ما مرَّ بيانُه ـ، وأثبتَه في المصنوعِ، ثمَّ أشارَ بالاستتارِ إلى وجهِ انتفائهِ عنه تعالى أيضاً بنوعٍ منَ الاعتبارِ، ولنا في شرحِ البيتِ المذكورِ رسالةٌ مُفردةٌ أَوردْنا فيها تَفصيلَ الوجهِ المزبورِ.

وأمَّا الذي[3] ذهبَ إليه أَساطِينُ الحكمةِ وسَلاطينُ المعرفةِ مِنْ أنَّ الخيرَ يصدُرُ عنه تعالى بالذَّاتِ والشَّرَّ بالعَرَضِ لما بينَهما مِنَ الارتباطِ كما بينَ الجوهَرِ والعَرَضِ، وقد لوَّحَ إلى هذا المقالِ مَنْ قالَ: الغَيثُ لا يَخْلو عنِ العَيثِ[4]؛ يعني: ما ينزِلُ في وقتِهِ مِن قِطارِ[5] الأَمطارِ مع ما فيه مِنْ قَضاءِ الأَوْطارِ لا يخلو عنِ الأَخطارِ في بعضِ الأَقطارِ.

---

(١) في (ب): «بالنظم» بدل «في النظم».

(٢) لفظة: (بيت) ليست في (أ).

(٣) في (ع): «ما».

(٤) قوله: «لا يخلو عن العيث» سقط من (ب).

(٥) في (ب): «أقطار»، وفي (ع) و(ر): «مطار».

ومعنى الكلامِ: أنَّ الخيرَ الكُلِّيَّ والنَّفعَ العامَّ المقصودَينِ[١] بالذَّاتِ لا يُتركانِ لشَرٍّ[٢] جزئيٍّ وضَررٍ خاصٍّ لا بُدَّ أنْ يُفعلا بالعَرَضِ[٣]، فإنَّ في قَوامِ العالَمِ بالنِّظامِ المحكَمِ لا بُدَّ مِنْ ظُهورِ الشُّرورِ وصُدورِ الآلامِ.

وهذا لا يُنافي الحِكمةَ، فإنَّ الطَّبيبَ الحاذِقَ قد يَستعمِلُ السُّمَّ في إزالةِ المرضِ، قال مولانا قدّس سره العزيز (مثنوي)[٤]:

شَرْكِهْ سَرْزَدْ أَزْمِيَان كائِنَاتْ بَرْ مِثَالْ جُوْبِيْ (أَنْ)[٥] أَنْدَرْ نَبَاتْ[٦]

فله أيضاً وجهٌ معقولٌ؛ إلا أنَّ ما قدَّمناه أدقُّ، وبالقَبولِ أحقُّ، ولشأنِهِ تعالى ومُقتضى حِكمتِهِ أليقُ وأَوْفقُ، كما لا يَخفى على مَنْ تأمَّلَ فيهما وأَنْصفَ، وبالتَّجنُّبِ عن التعسُّفِ والتَّعصُّبِ اتَّصفْ، والله تعالى أعلَمُ وأحكَمُ.

* * *

(١) كذا في (ب)، وفي النسخ الثلاث الأخرى: «المقصودان».

(٢) في (ب): «بشر».

(٣) في (ع) و(ر): «لا يتركان لشر جزئي خاص لا بد أن يفعل بالعرض»، لكن في (ر): «يفعلا».

(٤) «مثنوي» ليس في (أ)، وفي (ر): «في المثنوي».

(٥) في (ب): «دان».

(٦) معناه: أنَّ الشرَّ الذي يظهر بين الكائنات، كالخشب الذي يوجد بين النباتات.